المفاوضات الجزائرية الفرنسية (المعركة السياسية)

أ.حاج عبد القادر يخلف*

مقدمة: مفاوضات قيل بشأنها الكثير واختلفت وجهات النظر حول ما حقّقته في آخر محطّاتها، فهناك من رأى أنّها رهنت الجزائر في سيادتها، وفتحت الباب للهيمنة الاستعمارية في شكل آخر اسمه الاستعمار الجديد، ومن رأى أنّها حقّقت الأهمّ بإخراج استدمار دام طيلة 132 سنة، وما كان ليتخلّى بسهولة عن أرض تعني له الكثير بتنوّع خيراتها، فكان من باب أولى أن يتنازل المفاوض الجزائري عن بعض النقاط، لأنّ المستقبل كفيل بنقضها، والأيّام ستثبت صحّة هذه التخمينات وتؤكّد عبقرية السّاسة الجزائريين أو تحكم عليهم بمحكمة التاريخ حكما قاسيا لا يرحم؛ فما حقيقة هذه المفاوضات؟ وهل حقّا كانت نتائجها مشرّفة كما خطّط لها المفاوض الجزائري؟ وكيف يجب أن يفهم الخلف هذه الرّسالة المشفّرة في زماننا هذا؟

دعوات جبهة التحرير إلى الحكومة الفرنسية للتحاور تجنّبا لإراقة الدّماء: قامت مجموعة 22 في اجتماعها التّاريخي المنعقد بالعاصمة في 25 جويلية 1954م بإخراج الثورة من عنق الزجاجة إلى الشارع للتعبير عن طموحات الشعب الجزائري في الحرّية والاستقلال، فكان ميلاد الثورة في الفاتح نوفمبر 1954م. وتزامن مع هذا الحدث العظيم البيان المشهور الذّي توجّهت من خلاله القيادة الثورية إلى الشعب الجزائري، ليحتضن ويشارك في إنجاح هذا المشروع الذي ولد لا ليموت بل ليعيش حتّى تحقيق النّصر، باستعمال كلّ الوسائل الممكنة التي تعتمد أساسا على الكفاح المسلّح، ولا يستبعد- بالمقابل- الطرق السلمية السياسية.

وقد أبقت باب الحوار مفتوحا لتجسيد هذه الغاية، وتأكيدا على ذلك خاطبت الحكومة الفرنسية لتغليب منطق السلم على منطق الحرب، وممّا جاء في هذا الشّأن: "وللتدليل على رغبتنا الحقيقية في السّلم، وتحديدا للخسائر البشرية وإراقة الدماء، فقد أعددنا للسلطات الفرنسية وثيقة مشرّفة للمناقشة، إذا كنت هذه السلطات تحدوها النية الطيّبة، وتعترف نهائيا للشعوب التي تستعمرها بحقّها في تقرير مصيرها بنفسها"[1]، ومن أهم النقاط التي أدرجت للمناقشة في حالة استجابة الطرف الفرنسي لهذه الدعوة ما يلي:

- الاعتراف بالجنسية الجزائرية... ملغية كلّ القوانين التي تجعل الجزائر أرضا فرنسية.

*أستاذ مساعد أ في التاريخ المغرب الإسلامي- قسم التاريخ وعلم الآثار- كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1 أحمد بن بلة.

- فتح مفاوضات مع ممثلي الشعب الجزائري على أساس الاعتراف بالسيادة الجزائرية وحدة لا تتجزّأ.
- إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين ورفع كلّ الإجراءات الخاصّة.
- احترام المصالح الفرنسية الثقافية والاقتصادية المتحصّل عليها بنزاهة.
- اعتبار الفرنسيين الذين يختارون الجنسية الجزائرية ويرغبون في البقاء بالجزائر جزائريين بما لهم من حقوق وما عليهم من واجبات.
- الروابط بين فرنسا والجزائر تكون موضوع اتفاق بينهما، على أساس المساواة والاحترام المتبادل.

وردّا على ذلك أبانت فرنسا عن موقفها الرّافض لطرح جبهة التحرير الوطني، حيث صرّح "متيران" (François Mitterrand) في 05 نوفمبر 1954م بأنّ "الجزائر هي فرنسا، ومن ناحية فلاندر إلى الكونغو قانون واحد، أمّة واحدة، برلمان واحد، هذا هو الدستور وهذه إرادتنا... فالتفاوض الوحيد هو الحرب"[2].

محاولات التفاوض الأولى: قامت شخصيات مفوّضة رسميا من أطراف النّزاع بإجراء اتصالات فيما بينها، واجتمعت في أمكنة مختلفة قصد التوصّل إلى فتح مفاوضات[3]؛ فمع تعيين "جاك سوستيل" (Jacques Soustelle) حاكما عامّا للجزائر من قبل "منديس فرانس" (Pierre Isaac Isidore Mendès France) في 26 يناير 1955م خلفا لـــ"روجي ليونار" (*Roger Léonard*)، قام "سوستيل" بعد استلام مهامه في 15 فبراير 1955م بمحاولة إنهاء الحرب الدّائرة في الجزائر، فعيّن الرّائد "فنسون مونتاي" (*Vincent Monteil*) رئيس ديوانه العسكري، والمدير السابق لشؤون الأهالي في المغرب الأقصى، الذي يجيد الحديث باللّغة العربية للقيام بمهمّة الاتصال ببعض قادة الأحزاب والجمعيات في الجزائر، فاستطاع إجراء تحقيق مع مصطفى بن بولعيد عند إلقاء القبض عليه في تونس خلال شهر فبراير 1955م، وتحاور مع علي زعموم من الولاية الرابعة، والشيخ خير الدّين من جمعية العلماء، والحاج شرشالي من المركزيين، وأحمد فرانسيس من حزب البيان، إلاّ أنّه لم يتوصّل إلى أيّ نتيجة تذكر وفشل في مهمّته، واتّضحت النوايا الحقيقية السيّئة لليهودي بن ساسون أي سوستيل عندما أصدر قانون الطوارئ في 3 أفريل 1955م، وهو عبارة عن إجراءات قانونية تعسفية ضدّ الجزائريين إرضاء للأوروبيين في الجزائر[4] ونزولا عند رغبتهم بعد أن اختاروا سياسة القمع بدل التفاوض، وعارضوا كلّ تغيير أو إصلاح سياسي يمسّ بمصالحهم، وينتج عنه إحداث مساواة سياسية بينهم وبين أبناء البلد الأصليين[5].

وردّت جبهة التحرير الوطني على هذا المشروع بهجمات 20 أوت 1955م بالشمال القسنطيني التي قلبت الموازين في الدّاخل والخارج. وأدّت إلى فشل حكومة "إدغار فور" (Edgar Faure) في مطلع فبراير 1956م، وإنهاء مهام سوستيل يوما بعد ذلك. وفي هذه الأثناء وصل إلى السلطة الاتجاه الاشتراكي بزعامة "غي مولي" (Guy Mollet) خلفا للحكومة السّابقة، فحاول التفاوض مع الجزائريين بأجندة سياسة تشترط عدم الانفصال عن فرنسا، فحلّ بالقاهرة الوفد الفرنسي المكوّن من "جورج غورس" (Georges Gorse) و"جوزيف بيغارا" (*Joseph Begarra*)، المستشاران في الاتحاد الفرنسي في 12 أفريل 1956م ليلتقيا بمحمد خيضر[6]، ولم يسفر هذا اللّقاء عن أيّ تقدّم حيث كان مجرّد مناورة سياسية تهدف إلى إقصاء جبهة التحرير من المفاوضات، لتحقيق الأهداف التي سطّرها "غي مولي".

وقد برز ذلك بوضوح في تصريحه الذي جاء فيه: "أنّه كان يحبّذ فكرة إجراء مفاوضات مع الجزائريين في صورة طاولة مستديرة بمدينة روما يشارك فيها ممثل عن جبهة التحرير وآخر عن جمعية العلماء وثالث عن جماعة مصالي، ويمثّل فرنسا في هذا الاجتماع السيّد "بيير كومان" (Commin Pierre)، فرفضت الجبهة هذا العرض باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الجزائري[7].

ويذكر أنّ الحكومة الفرنسية أجرت اتصالاتها الأولى عن طريق "منديس فرانس" الذي لم تكن له مسؤولية حكومية آنذاك، مع جبهة التحرير في شهر أفريل 1956م، وكان اللّقاء في الجزائر مع بن خدّة وعبّان رمضان بواسطة الأستاذ "أندري مندوز" (André Mandouze)، وهو أحد المدافعين عن القضية الجزائرية، لكن اللّقاء لم يأت بجديد[8]. وفي الفترة الممتدّة من 29 جوان إلى 3 جويلية عقد الحزب الاشتراكي بمدينة "ليل" (Lille) اجتماعا طالب فيه جناحه اليساري إنهاء الحرب في الجزائر بالتفاوض مع جبهة التحرير، وعلى ضوء ذلك كلّف "غي مولي" وفدا برئاسة "بيير كوما"، والأمين العام بالنيابة للحزب الاشتراكي الفرنسي "بيير هربو" (*Pierre Herbaut*)، فالتقى هذا الوفد ببلغراد يوم 1956/07/21م بوفد جبهة التحرير المكوّن من محمّد يزيد وأحمد فرانسيس[9]، وتكرّر اللّقاء بروما يومي 2و3 سبتمبر بين نفس تشكيلة الوفد الفرنسي وأمحمّد يزيد ومحمد خيضر، ليتواصل بعد ذلك في 22 سبتمبر بين "هربو" ولمين دبّاغين وخيضر ببلغراد[10].

وخلال هذه اللّقاءات حصر الوفد الفرنسي النقاش حول استقلال الجزائر الدّاخلي، فقوبل ذلك برفض وفد الجبهة، حيث طالب عبّان رمضان فرنسا بتنظيم الانتخابات الخاصّة بالاستفتاء حول الاستقلال التّام، أو التوقّف عن مثل هذا النّوع من الاتصالات المضلّلة للرّأي العام في داخل

فرنسا وخارجها[11]. وتأكّد هذا الموقف في أرضية الصومام (1956/08/20م) التي حدّد فيها المؤتمر شروط وقف إطلاق النّار بوضوح قبل الشّروع في المفاوضات، ويتعلّق الأمر بـــ:

- الاعتراف بالأمّة الجزائرية واحدة غير مجزّأة.
- سيادة الجزائر في كلّ الميادين بما في ذلك الدفاع الوطني والشؤون الخارجية.
- إطلاق سراح كلّ المسجونين.
- الاعتراف بجبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري[12].

ويبدو أنّ لقاءات الحكومة الفرنسية مع ممثلي "ج.ت.و" كانت عبارة عن جس نبض وسبر للآراء ومناورات تهدف إلى مواصلة الحرب، وتجاوز الصّعاب التي كانت تمرّ بها الحرب العسكرية في الجزائر، وبالعودة إلى التصريح الذي أدلى به "غي مولي" في 09 فبراير 1956م الذي قال فيه: "إنّ فرنسا سوف تحارب لتبقى بالجزائر وستبقى بها"[13]، وهو نفس اليوم الذي عيّن فيه "روبير لاكوست" (Robert Lacoste) وزيرا مقيما، يتضح لنا أنّ "غي مولي" كان يسعى للقضاء على الثورة بالقوّة العسكرية، بعد انضمامه إلى المجموعة الوزارية الدّاعية لمواصلة الحرب في الجزائر، والمتكوّنة من "رويبر لاكوست" و"ماكس لوجان" (*Max* Marius Achille *Lejeune*)، وابتعاده عن المجموعة المؤيّدة للتفاوض مع الجبهة من أمثال "كاستون ديفير" (Gaston Paul Charles Defferre) و"منديس فرانس"[14]، وهذا ما صرّح به "لاكوست" في 1956/11/20م: "نحن في ربع السّاعة الأخير: لا نسرع باقتراح إصلاحات سياسية"[15].

ويذكر أنّ "ج.ت.و" كانت تعوّل على القمّة المغاربية لتشكيل قوّة بإشراك المغرب وتونس للحديث عن مستقبل الجزائر المستقلّة، إلاّ أنّ هذه القمّة أريد لها أن تولد ميّتة، حيث توجّه وفد الجبهة إلى المغرب، وبعد الاجتماع بالملك محمد الخامس أقلّت الطّائرة المغربية "Douglas *DC-3*" الزعماء الخمسة: بن بلّة وخيضر وآيت أحمد وبوضياف بالإضافة إلى مصطفى لشرف متّجهة إلى تونس، يقودها الطيّار الفرنسي "غاستون غرولي" (Gaston Grellier) في 22 أكتوبر 1956م، فقامت المخابرات الفرنسية بالجزائر بعملية القرصنة الجوّية التي خطّط لها الجنرال "لوريو" (*Lorillot*) بموافقة من وزير الحرب "ماكس لوجان"[16].

وأمام النّفاق السياسي للسلطات الفرنسية بتلغيمها للقاء القمّة المغاربي الذي كان سينعقد بتونس، أصبح القادة الجزائريون يتصرّفون بحذر شديد، وأكّد المجلس الوطني للثورة (CNRA) المنعقد بالقاهرة في أواخر شهر أوت 1957م تصلّب الموقف الجزائري، بالنسبة للسلطات الفرنسية

معلنا أنّه لن يتمّ التفاوض بدون اعتراف مسبق باستقلال الجزائر[17]، وتوقّف مسار المفاوضات بين الطرفين إلى زوال الجمهورية الرّابعة في ماي 1958م، ووصول "ديغول" (*Charles de Gaulle*) إلى دفّة الحكم مع بداية جوان من نفس السنة.

ديغول ومسألة المفاوضات الجزائرية الفرنسية: شهدت فرنسا خلال الفترة الممتدّة من فبراير 1956م إلى جوان من عام 1958م أزمات متتالية نتيجة استمرار الضغط العسكري للثورة الجزائرية داخل البلد والنشاط السياسي للدبلوماسية الجزائرية على الصعيد الخارجي، فأدّى ذلك إلى الإطاحة بأربع حكومات، وردّت السلطات الفرنسية على ذلك بكلّ عنف عن طريق القصف الجوّي لساقية سيدي يوسف في 08 فبراير 1958م، وتلا ذلك قيام الضبّاط السامين في الجيش الفرنسي وغلاة المعمّرين بأحداث 13 ماي التي أطاحت بحكومة "بيير بفليملن" (Pflimlin Pierre Eugène Jean). ولإنقاذ فرنسا من هذه الورطة استدعي الجنرال ديغول ليكون على رأس الحكومة في 01 جوان 1958م، فأبدى ظاهريا خضوعه لمطالب جنرالات الجيش وأوروبيي الجزائر، لكنّه شرع على الفور في العمل على تقوية مؤسسات الدولة الفرنسية من خلال دستور يمنح حكومته صلاحيات أوسع تمكّنها من فرض سيطرتها على الجميع وبدون استثناء، حتى لا تبقى عرضة لأهواء القادة العسكريين وزعماء الجالية الأوربية الذين صار التمرّد عنوانا لهم في التعامل مع كلّ حكومة لا تستجيب لرغباتهم.

وفي 1958/09/19م تمكّن قادة "ج.ت.و" من الإعلان عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية (GPRA) بالقاهرة برئاسة فرحات عبّاس، وقد اعترفت بها حوالي 20 دولة أهمّها مصر وتونس وليبيا والعراق واليمن وغيرها[18]، وقد جاء هذا نتيجة الانتصارات الدبلوماسية التي حقّقتها "ج.ت.و" التي سمحت بإدراج القضيّة الجزائرية سنويا في جدول أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة، حيث لم تتردّد الكثير من الدول بمنح اعترافها القانوني، وهو ما يعني أنّ الحكومة المؤقتة قد تحصّلت على الأهلية الشّرعية لتسيير شؤون الدولة الجزائرية، وأنّها أصبحت تتمتّع بوجود شرعي على مستوى القانون الدولي يبطل ما كانت تدّعيه فرنسا بأنّ الجزائر لم تكن مستعمرة، وأنّها كانت تتشكّل من ثلاث مقاطعات، وهي غير معنية بظاهرة إزالة الاستعمار، وأنّ التمرّد الذي تشهده ما هو إلاّ قضية داخلية محضة[19].

ولكي يتحكم في زمام الأمر بفرنسا نظّم ديغول استفتاء شعبيا للدستور في 1958/09/28م، طلب فيه من الفرنسيين التصويت على سياسته الجديدة لتشكيل نفوذ وتأييد شعبي، وممّا جاء فيه أنّ

الشعب يكون صاحب القرار، وخضوع العسكريين للمدنيين، وحرّية تقرير المصير لجميع الشعوب، وغير ذلك من المواد القانونية. فوافق الشعب على هذا الدستور بنسبة 76%. وهو ما سمح لديغول بإحداث حركة تغيير على مستوى الجيش، كما قام بحلّ التنظيمات اليمينية المتطرّفة، وفصل الجيش عن الأوروبيين المدنيين[20].

وسعى ديغول في الجزائر إلى عزل الشعب عن ثورته باستمالته إلى صفّه وسحب البساط من تحت أقدام "ج.ت.و"؛ فلوّح من قسنطينة في 1958/10/03م بمشروع اقتصادي اجتماعي رفضه الجزائريون استجابة لأوامر الجبهة التي رأت فيه محاولة لإفراغ الثورة من محتواها ومبادئها السّامية وجعلها ثورة خبز ليتمكّن من القضاء عليها، وربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد. ورغم فشل خطّته فقد عرض في 1958/10/23م على الثوار "سلم الشجعان" قبل اللجوء إلى تقرير المصير بشروط أقلّ ما يقال عنها أنّها دعوى إلى الاستسلام والقبول بإملاءاته، فرفض الجيش عرضه وازداد تمسّكا بقضيّته وإصرارا على مواصلة الثورة.

وفي 08 يناير 1959م أنتخب ديغول رئيسا للجمهورية الخامسة، فأصبح يملك من الصلاحيات ما يخوّل له إعلان القرارات المهمّة، وعلى ضوء ذلك أعلن في 1959/03/25م عن فكرة "الجزائر جزائرية"، ثمّ صرّح في خطابه إلى الشعب الفرنسي عبر التلفزة الوطنية يوم 1959/09/16م بـــ"حقّ الجزائريين في تقرير المصير" (l'Autodétermination) عندما تتمّ التهدئة ذات يوم، عن طريق تنظيم الاستفتاء الذي يكون حول ثلاثة اختيارات: الانفصال- الشراكة- الفرنسة[21]. وكان ديغول يستبعد اختيار الاستقلال والفرنسة، ويراهن على الشراكة بميلاد حكومة جزائرية محدودة الوحدة مع فرنسا فيما يتعلّق بالاقتصاد والتعليم والدفاع والعلاقات الخارجية، ويلاحظ أنّ الاستقلال الداخلي الذي تحدّث عنه يعني السّيادة المحدودة التي رأى أنّها غير كافية؛ فاقترح تقسيم الأمّة من أجل إضعافها، وذلك بإيجاد مناطق تتمتّع بالاستقلال على شكل مجموعات عرقية في نظام فيدرالي، من أجل تعايش هذه الجاليات المختلفة فرنسية، عربية، قبائلية، مزابية، إلخ في بلد واحد، يجدون فيه ضمانات عن حياتهم الشخصية، وإطارا للتعاون فيما بينهم، إنّه النظام الفيدرالي، وهو امتداد لقانون الإطار "لانيال" (*Laniel*) 1958م الذي دعا إلى إحداث تجزئة للجزائر[22].

ولم تكن فكرة تقرير المصير التي طرحها ديغول تعجب قادة الجيش وزعماء المستوطنين بالجزائر، فعارضوها بشدّة ممّا جعل ديغول يستدعي الجنرال "ماسو" (Jacques Émile Massu) إلى

فرنسا ويعيّنه في وظيفة ثانوية، ورغم التمرّد المعلن عنه بالجزائر العاصمة ابتداء من 1960/01/22م، فقد خرج ديغول منتصرا لأنّ الرّأي العام الفرنسي كان معه، واستجاب الجنود لندائه لاستتباب الأمن. وفي يوم 1960/02/04م اتّخذ إجراء نزع السّلطات الممنوحة للجيش ليجعلها في يد رجال الشرطة الذين يخضعون لسلطات الولاّة والحكومة مباشرة. كما قام بتحويل الجنرال "شال" إلى أوربا، وبعد أن تخلّص ديغول من زعماء التمرّد الفاشل بالجزائر، شرع في التفاوض مع قادة الثورة الجزائرية[23].

حاول ديغول من خلال مشروعه الخاص بتقرير المصير تفجير الثورة من الدّاخل، وذلك بزرع بذور الشّقاق بين زعماء الثورة في الداخل والخارج، حيث نظّم لقاء بقصر الإليزيه في يوم 1960/06/10م جمعه بقادة الولاية الرّابعة: صالح زعموم (قائد الولاية) ونائبه محمد بونعامة (المسؤول عن الشؤون العسكرية) ولخضر بوشامة (المحافظ السياسي للولاية الرابعة)، واقترح ديغول أن يتمّ الاتّفاق على وقف إطلاق النّار، ووضع الأسلحة في أماكن يتمّ تحديدها بناء على اتفاق مسبق بين الطرفين[24]. لكنّ سي صالح اعترف لديغول بأنّه لا يملك صلاحيات إجراء حوار مع فرنسا باسم الثورة الجزائرية، ومن الأحسن أن تتفاوض فرنسا مع "ج.ت.و"[25]، ومباشرة بعد عودة الوفد المفاوض إلى أرض الجزائر ألقي القبض على جميع أعضائه، وبعد التحقيق معهم حكم عليهم بالإعدام بسبب تجاوز صلاحياتهم كقيادة ولاية من بين الولايات الخمس الأخرى وافقت على الالتقاء بديغول دون إذن القيادة العامّة السياسية أو العسكرية[26].

بداية المفاوضات الجزائرية الفرنسية:

- مفاوضات مولان "Melun":(25-29 جوان 1960م): استجابت الحكومة المؤقتة لإعلان الجنرال ديغول في 1960/06/14م بإرسال وفد يتكوّن من محمد الصدّيق بن يحي (مدير ديوان رئيس الحكومة المؤقتة)، والمحامي أحمد بومنجل (مسؤول الإعلام بالحكومة المؤقتة)، وكان الوفد الفرنسي يقوده "روجي موريس" (Roger Moris) المكلّف بالشؤون الجزائرية في قصر الإليزي، والعقيد "ماتون" (Mathon)، وفشلت هذه المفاوضات بسبب اعتبار الوفد الجزائري مجموعة تمثّل المتمرّدين عن سلطة فرنسا، وليس على أساس وفد مفاوض، فعاملتهم معاملة مهينة بدء من الاستقبال[27]، وفرضت عليهم من بداية المفاوضات يوم 25 إلى نهايتها في 29 جوان 1960م حصارا داخل مبنى ولاية مولان، وحرمتهم من حرّية الاتصال مع الخارج، ولم تسمح لهم بالزيارات والاتصالات بالصحافة[28].

وقد سعى الوفد الفرنسي للضغط على الوفد الجزائري من أجل التفاوض حول وقف إطلاق النار، وإجبار جيش التحرير على تسليم سلاحه، ورفض التفاوض مع جبهة التحرير الوطني كممثل وحيد للشعب الجزائري، وأنّ التفاوض يجب أن يجمع كلّ الاتجاهات السياسية الجزائرية وفرنسا حول طاولة مستديرة[29]، والملاحظ أنّ هناك تضارب واضح في الإعلانات الفرنسية، فهي مقترنة أحيانا بضبابية حول بدء المفاوضات مع الجانب الجزائري، حيث أنّ تصريحات ديغول كانت تتبع ببيانات من بعض المتحدّثين باسم حكومته، تضرب على أوتار مختلفة ممّا أثار الشكوك حول النّوايا الحقيقية لفرنسا، ليس فقط بشأن جدّيتها في التفاوض، ولكن حول الطرف الذي سيتفاوض باسمها[30].

وكانت هذه المفاوضات مناورة سياسية جديدة قام بها ديغول ليبيّن من خلالها أنّ فرنسا تريد السلام، وأنّ الحكومة المؤقتة هي من يرفضه، وقد جعل من هذه الدعاية حجّة لاتّباع سياسة غلق الأبواب في وجه المفاوضات، لإحياء سياسة الحلّ العسكري للمشكلة الجزائرية بفرض مخطّطه العسكري، فقام بتدعيم الجيش بمنحه كلّ وسائل تحقيق النّصر العسكري، فوصل تعداد الجيش إلى 500000 عسكريا، بدون احتساب الفئات الأخرى المساعدة: المليشيات المسلّحة من المستوطنين واليهود والعملاء (الحركة والقومية)، رجال الدرك، الشرطة، قوات الأمن الجمهوري (CRS)، وبدون الحديث عن الطيران والبحرية والمساعدات المكثفة لمنظمة الحلف الأطلسي (OTAN)[31]، ولم يتمكن مخطط الجنرال "شال" (Maurice Challe) من حسم الموقف عسكريا بتطبيقه للإبادة الكاملة لمناطق الثورة (القصف الجوّي- البرّي- البحري)، المدعّم بالخطوط الحدودية الشّائكة المكهربة (خط موريس"André Morice" وخط شال) من خنق الثورة. وحاول ديغول تلفيق تهمة فشل مفاوضات مولان للحكومة المؤقتة في الأرياف بواسطة ضبّاط الفرق الإدارية المتخصّصة (SAS) بأنّ فرنسا منحت السلم والحكومة المؤقتة رفضته[32].

ورغم كلّ هذه الإجراءات لم ينجح ديغول في حسم الموقف العسكري لصالحه، فأعلن في خطاب 1960/11/04م عن إرادته في مواصلة المسيرة نحو "الجزائر جزائرية" الذي سبق أن عارضه فرحات عبّاس في 31 أكتوبر إلى جانب رفض استفتاء تحت مراقبة الجيش الفرنسي[33]. وعندما لم يجد آذانا صاغية من لدن الحكومة المؤقتة، قرّر زيارة الجزائر لمحاولة إقناع الجزائريين بمشروعه القاضي بإجراء استفتاء حول تقرير المصير، يجري في كلّ من الجزائر وفرنسا في شهر يناير 1961م، وفي الفترة الممتدّة من 09 إلى 1960/12/13م كان سفر ديغول إلى الجزائر ذريعة لمظاهرات عنيفة

من قبل الأوروبيين ليعلنوا رفضهم لسياسته، وقابلهم آلاف الجزائريين في كلّ من عين تموشنت ثمّ وهران فالعاصمة التي شهدت أعنف تدخّلات البوليس الفرنسي، وهم ينادون باستقلال الجزائر والتفاوض مع جبهة التحرير الوطني، وقدّرت حصيلة قمع هذه المظاهرات بوفاة 108 مسلم جزائري، و6 أوروبيين وجرح ما لا يقلّ عن 500 شخص من الطرفين[34].

قال السيّد بن خدّة: إنّ هذه المظاهرات كانت انتفاضة شعبية، ومنعرجا في مسيرة الثورة وحدثا حاسما في تاريخ معركتنا المسلّحة وفي سير المفاوضات، كما أظهرت روح الكفاح والقدرات النضالية التي ظلت مرتفعة لدى الجماهير رغم الإرهاب البوليسي والعسكري، فأقنعت ديغول بضرورة التفاوض، وأنّ كلّ محاولة ترمي إلى حلّ عسكري ستبقى بدون جدوى، وعليه كانت هذه الانتفاضة عاملا حاسما في التعجيل بالمفاوضات[35]. وللحصول على تأييد شعبي لقناعته دعا ديغول الفرنسيين في فرنسا والجزائريين في الجزائر إلى استفتاء في 1961/01/08م، حصل فيه على تأييد شعبي لسياسة تقرير المصير في الجزائر بنسبة 75,25% من الأصوات المعبّر عنها في الوطن الأمّ، و69,09% في الجزائر[36]. وعلى إثر ذلك أصبحت الطريق ممهّدة للعودة إلى التفاوض الذي توقف مدّة 8 أشهر بعد تعمّد الفرنسيين إفشال مفاوضات مولان.

الوساطة السويسرية للمفاوضات الجزائرية الفرنسية: لعبت سويسرا دورا فعّالا في المفاوضات الجزائرية الفرنسية، وتعدّ المبادرة الأولى إلى الصحفي "شارل أنري فافرود" (*Charles-Henri Favrod*) باعتباره أول من قام بنقل رسائل بين الحكومة الفرنسية والحكومة المؤقتة الجزائرية، ويذكر المسؤول عن الأرشيف الدبلوماسي السويسري "مارك بيرنو" (*Marc Pernot*) أنّ فرحات عبّاس قام بزيارة إلى سويسرا في شهر نوفمبر 1958م عبّر فيها لموظّف سويسري عن ضرورة التوصّل إلى حوار مع الفرنسيين، وأنّه على الجنرال ديغول الإسراع بذلك لتجنّب تعاظم قوّة المتطرّفين اليمينيين من جهة، أو سقوط المقاومة الجزائرية بين أيدي داعمين من المعسكر الشّيوعي، وبعث هذا الموظّف تقريرا إلى السلطات الفيدرالية معلّقا بقوله: "إنّ فرحات عبّاس يرغب في التخلّي عن الوساطة التونسية أو المغربية، ويفضّل أن تجري المفاوضات في بلد محايد كسويسرا إذا أمكن الأمر، ولكن بدون اللجوء إلى الأمم المتحدة، إلاّ أنّ السلطات الفيدرالية لم ترد على التقرير[37].

وردّا على استجواب برلماني في جوان 1959م بخصوص المجازر المرتكبة في الجزائر، ومحاولة منع شبّان سويسريين من الالتحاق بقوات اللّفيف الأجنبي الفرنسية، أجاب وزير خارجية سويسرا

"ماكس بوتي بيير" (Max Petit Pierre) قائلا: "إنّ قوات اللّفيف الأجنبي مورّطة اليوم في معارك أكثر ضراوة، وفي أحداث يبدو أن لا أحد يكترث فيها بالالتزام بقوانين الحرب، إذ هناك أعمال عنف ولجوء إلى التعذيب، ولا يتمّ تجنيب المدنيين ويلات الحرب، وهو ما دفع إلى قلق الرّأي العام الفرنسي نفسه، ومع أنّه ليس من حقّنا إصدار أحكام على الحرب في الجزائر، فإنّه من واجابنا إدانة كلّ الأعمال اللاّإنسانية مهما كان الطرف المسؤول عنها، ونأمل في أن يجد الصّراع الجزائري حلاّ وفقا للقيم الإنسانية". وتهاطلت عليه الانتقادات لحدّ اتّهامه من قبل البعض بالسقوط ضحية دعاية الثوار الجزائريين، والميل إلى تصوّرات المعسكر الشيوعي. وبعد فشل مفاوضات مولان، اتصلت الحكومة المؤقتة عن طريق محاميين من جنيف هما: "جون فلافيان لاليف"(*Jean-Flavien Lalive*) الأمين العام لمنظمة الحقوقيين الدوليين، و"ريمون نيكولاي" (*Raymond Nicolay*) بـــ"أوليفي لونغ" (*Olivier Long*) ممثل سويسرا لدى الرّابطة الأوروبية للتبادل التجاري الحرّ، الذي أصبح راعيا لمفاوضات إيفيان من الجانب السويسري إلى التوقيع النهائي عليها في 19 مارس 1962م[38].

– لقاء لوسارن (Lucerne) بسويسرا (1961/02/20م): هيّأت سويسرا الظروف لهذا اللّقاء عن طريق السيّدين "جيانريكو بوشي" (Jianrico Bucher) و"أوليفي لونغ"، وكان الوفد الفرنسي يقوده رئيس روتشيلد بنك (*Rothschild Bank*) "جورج بومبيدو" (*Georges Pompidou*)، الذي كان محلّ ثقة كبيرة عند ديغول فاختاره لهذه المهمّة نتيجة لقدرته وكفاءته على التفاوض[39]، وكان مرفوقا بـــ"برينو دو لوس" (*Bruno de Leusse*). ومثّل الوفد الجزائري أحمد بومنجل المحامي بباريس ومدير الإعلام بالحكومة المؤقتة، والطيّب بولحروف (ممثل الجزائر في روما وسويسرا)، واشترط بومبيدو اعتبار الصحراء قضية لا نقاش فيها لأنّها منطقة تحيط بها عدّة دول والجزائر ما هي إلاّ إحداها، وعلى فرنسا أن تشاور الجميع، وأن المرسى الكبير تابع لفرنسا مثل جبل طارق الخاضع للسيادة البريطانية في إسبانيا، وحاول الوفد الفرنسي أن يفرض "هدنة" قبل الشّروع في المفاوضات[40].

واستمرّت المفاوضات لغاية 1961/03/15م دون التوصّل إلى أيّ اتّفاق يذكر بسبب تباعد وجهات نظر الوفدين حول جميع المسائل المطروحة للنقاش، وقد اشترط الوفد الجزائري ردّا على ما قدّمه الوفد الفرنسي ما يلي:

– الاستقلال التّام (السيادة الكاملة على الجزائر).

– وحدة التراب الوطني بما في ذلك الصحراء.

- وحدة الأمّة الجزائرية (شعب واحد وعدم القبول بأيّة تجزئة عرقية أو دينية).
- جبهة التحرير الوطني هي الممثل الوحيد للشعب الجزائري.
- وقف إطلاق النّار وليس الهدنة، وذلك بعد التوصّل إلى اتّفاق[41].

ثمّ إنّ الوفد الجزائري طالب بإطلاق سراح الزعماء الخمسة المسجونين ليكون التفاوض معهم إلاّ أنّ الجنرال ديغول طعن في صلاحيتهم لتمثيل الطرف الجزائري، معتبرا إيّاهم خارج مجال القتال"Hors de combat"، كما رفض الوفد الفرنسي طلب الوفد الجزائري الخاص باستقبال فرحات عبّاس رئيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية[42]، وتوقفت المفاوضات ليتشاور كلّ وفد مع قيادته، إلاّ أنّ التصريحات التي أدلى بها "لويس جوكس" (Louis Joxe) في 30 مارس بوهران خلال الندوة الصحفية التي صرّح فيها بأنّ فرنسا ستتفاوض مع الحركة الوطنية الجزائرية (MNA) التّابعة لمصالي، جعلت الحكومة المؤقتة ترفض أن تحضر مفاوضات إيفيان التي كان من المفروض أن تبدأ بين الطرفين في 07 أفريل، إلاّ إذا أعلنت فرنسا أنّها لن تتفاوض في نفس الوقت مع الحركة الوطنية المصالية[43]، وقد تراجعوا في النهاية عن قرارهم هذا[44].

وفي الفترة الممتدّة من 22 إلى 25 أفريل 1961م قام جنرالات فرنسا راؤول صالان وأندري زيلر وإدمون جوهو وموريس شال(Raoul Salan, André Zeller, Edmond Jouhaud, Maurice Challe) بمحاولة انقلاب عسكري فاشلة بمدينة الجزائر للاستيلاء على الحكم، فأصدر الجنرال ديغول إعلان حالة الطوارئ بتطبيق المادة 16، كما وقّع حل 3 فيالق من المظلّيين[45]، وقدّم الجنرالات المتمرّدين للمحاكمة، وجرّدهم من جميع الرتب والامتيازات التي بحوزتهم، وشعر ديغول بالخطر المحدق بفرنسا، وانقسامها إلى مؤيّد ومعارض للتفاوض، وبات من المؤكّد له أنّه إذا لم ينه الحرب في الجزائر، فإنّها ستقضي عليه وتدخل الأمّة الفرنسية في غمار حرب أهلية[46]. وقرّر ديغول التخلّص من المشكل الجزائري باستئناف المفاوضات الجزائرية الفرنسية مع جبهة التحرير الوطني بسرعة لوضع الأوروبيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم[47].

- مفاوضات إيفيان "*Évian*" (1961/05/20م):

كان الوفد الفرنسي يترأسّه "لويس جوكس" وزير الخارجية، وكان الوفد الجزائري يترأسه كريم بلقاسم (وزير الخارجية) إلى جانب أحمد فرنسيس (وزير المالية)، أحمد بومنجل، محمد الصديق بن يحي، سعد دحلب، الرّائدين قائد أحمد وعلي منجلي، إلى جانب رضا مالك المتحدّث باسم الوفد، وركّز الوفد الفرنسي على النقاط التّالية: تحديد شروط الفترة الانتقالية من الإدارة

الفرنسية إلى الإدارة الجزائرية، والضمانات الخاصّة بالأوروبيين وأملاكهم بالجزائر، وضرورة منحهم الجنسية المزدوجة. بينما طرح الوفد الجزائري التفاوض حول: استفتاء تقرير المصير لحصول الجزائر على استقلالها، ورفض كريم بلقاسم الشروط الفرنسية التي تهدف إلى فرض قوانين خاصّة للاحتفاظ بامتيازات الأوروبيين في الجزائر كأمر واقع على الجزائريين، ومن ذلك الاحتفاظ بنفوذها في الصحراء وفي المرسى الكبير ورقّان التي تجري فيها التجارب النووية[48].

ويمكن اعتبار ما حدث في هذا اللّقاء حوار الطرشان، وقرّر ديغول في 1961/06/13م سحب وفده من المفاوضات التي أصبحت تدور في حلقة مفرغة. وبناء على الاتصالات التي كان يقوم بها الوسيط السويسري "أوليفي لونغ" لتقريب وجهات نظر الوفدين، فلمّا وجد استعدادا لدى الفرنسيين بمواصلة المفاوضات، اتّصل بسعد دحلب والطيب بولحروف وعرض عليهما ذلك، فتقرّر اللّقاء يوم 1961/07/20م بمدينة لوقران (Lugrin) الفرنسية القريبة من الحدود السويسرية.

- لقاء "لوقران" (Lugrin) من 20 إلى 1961/07/28م: بدأ يوم 20 وتوقّف يوم 28 جويلية 1961م بطلب من الوفد الجزائري، ويعود سبب التوقّف إلى رفض فرنسا أن تكون الصحراء خاضعة للسيادة الجزائرية، إلى جانب حرصها على إقامة منطقة منفصلة للأوروبيين في الجزائر أي تقسيم الجزائر[49]، وفي الفترة ما بين 9 إلى 1961/07/27م يدخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية المنعقد بطرابلس تغييرا على الحكومة المؤقتة، حيث خلف بن خدّة فرحات عبّاس في رئاسة الحكومة المؤقتة[50]، وأصدر المجلس بيانا يدعو فيه إلى تكثيف العمليات العسكرية لجيش التحرير، وتجنيد الجماهير لمواصلة الكفاح حتّى نيل الاستقلال التّام، وتحقيق مبدأ الوحدة الترابية للوطن، ووحدة الشعب الجزائري[51].

وخلال أول ندوة جمعت دول عدم الانحياز ببلغراد اليوغسلافية من 1 إلى 1961/09/6م بحضور 21 دولة، صرّح بن خدّة قائلا: "إنّنا لن نتنازل أبدا عن سيادة الجزائر على الصحراء"[52]، وردّا على نظام منع التجوّل بالنسبة للجزائريين الذي فرضته فرنسا ويدخل حيّز التطبيق من الساعة 8 ليلا يوم 1961/10/5م تظاهر 20000 جزائري بأمر من الجبهة ضدّ قرار منع التجوّل[53]، فوقعت حوادث عنيفة راح ضحيتها آلاف الجزائريين، نتيجة القمع الذي مارسته الشرطة الفرنسية ضد المتظاهرين، وفي 24 أكتوبر اقترح بن خدّة من تونس "التخلّي عن إجراء تقرير المصير الطويل والثقيل بالأخطار، وطالب بمفاوضات مباشرة حول الاستقلال والتعاون[54]، وقبل "لويس جوكس" استئناف المفاوضات على أن يكون اللقاء سرّيا على مستوى رؤساء الوفود.

- لقاء بال (*Bâle*) السرّي الأول (29/28 أكتوبر1961م) والثاني (09 نوفمبر1961م): جرى بسويسرا وكان الوفد الجزائري يتكوّن من رضا مالك ومحمّد الصدّيق بن يحي، والوفد الفرنسي من "برينو دو لوس" (*Bruno de Leusse*)، و"كلود شايي" (*claude chaillet*)، وبعد يومين من التفاوض افترق الوفدان على أن يلتقيا مجدّدا. وفي لقاء بال الثاني المنعقد بتاريخ 1961/11/09م حمل الوفد الجزائري أجوبة الحكومة المؤقتة المتعلّقة بالأقلّيات الأوربية حيث رفضت ازدواجية الجنسية، التواجد العسكري في المرسى الكبير يكون على أساس التأجير لمدّة قابلة للتجديد[55]، أمّا المرحلة الانتقالية فقد حدّد لها من وقف إطلاق النّار إلى الاستقلال فترة 6 أشهر، ويرأس الهيئة التنفيذية الانتقالية جزائري، يحضّر الاستفتاء وتكون الجزائر تحت السّيادة الفرنسية في هذه المرحلة الانتقالية، بالإضافة إلى مسألة البترول والمنطقة الحرّة، ولم يسمح للوفد الجزائري بزيارة الزعماء الخمسة[56].

- اللّقاء السرّي بمدينة "روس"(Rousses) الفرنسية (1961/12/09م): جرى هذا اللّقاء بين سعد دحلب و"لويس جوكس" بعد انتهاء إضراب الزعماء الخمسة المسجونين عن الطعام، وكان الأوّل مرفوقا بن يحي، والثاني ببرينو دو لوس، ودار النّقاش حول استفتاء واحد لكلّ الجزائر، الأقلّيات الأوروبية ومسألة الجنسية الجزائرية (عدم القبول بازدواجية الجنسية)، الممتلكات المتحصّل عليها بتراهة، قاعدة المرسى الكبير (على مساحة 500 كلم^2) الاستفادة منها لمدّة 50 سنة، المطارات في شمال وجنوب البلاد، وقف إطلاق النّار. وفي 23 ديسمبر تمّ الاتفاق حول:

مراقبة العملة، إدارة الاقتصاد، العدالة، الدفاع، التعليم، الاتصالات، والتحكّم في النظام قبل الاستفتاء من قبل الفرنسيين، إلى جانب تحرير كلّ السجناء في مدّة 20 يوما بعد وقف إطلاق النّار، وبالنسبة للصحراء أصرّوا على موقفهم بشأن التنظيم التقني، كما واصلوا طلبهم بازدواجية الجنسية للأقلّيات الأوروبية. وفيما يخصّ المرسى الكبير تقسّم إلى منطقتين "أ" و"ب"، وقلّصت مدّة التأجير من 50 إلى 20 سنة، وأن تكون مدّة الأبحاث الفضائية والنّووية في الصحراء (رقّان وعين إيكّر) من 10 إلى 5 سنوات، وبنفس هذه المدّة تستغلّ فرنسا مطارات بشار وبوفاريك. وفيما يخصّ تلاغمة، بسكرة، ورقلة، تندوف، عنّابة، تستعمل لتسهيل الإنزال والعبور، ولنفس الأسباب تستغلّ موانئ الجزائر، وهران وعنّابة. ولم تقبل هذه المطالب الفرنسية، واقترح دحلب مطارين في الشمال وثلاثة في الجنوب، ومدّة إخلاء المرسى الكبير بأربع سنوات، وثلاث سنوات لإخلاء القوات الفرنسية. وتمكّن الوفد الجزائري من الاتّصال بالزعماء الخمسة في "أولنوي" (Aulnoy) عن

طريق كريم بلقاسم وبن طوبال بصحبة بن يحي، وعاد الوفد من مهمّته في 4 فبراير وهو يحمل للحكومة المؤقّتة موافقة الزعماء الخمسة على اتفاقيات إيفيان، ويمنحون ثقتهم للحكومة المؤقتة لتوقيع الاتفاقيات[57].

وفي اللّقاء الذي جرى بـــ"روس" من 11 إلى 19 فبراير 1962م، والذي حضره عن الوفد الفرنسي الأمير "جون دو برقلي" (Jean de Broglie) عن الحركة الاستقلالية وسكرتير دولة في الصحراء، و"روبير بيرون" (Robert Buron) عن الحركة الجمهورية الشعبية ووزير الأشغال العامّة، بالإضافة إلى "برينو دو لوس"، "رولاند بيليكار" (Roland Billicart)، "لويس جوكس"، الجنرال "دو كاماس" (*de Camas*)، و"كلود شايي" (*Claude Chaillet*). بينما كان الوفد الجزائري يتكون من كريم بلقاسم نائب رئيس في الحكومة المؤقتة، بن طوبال، دحلب ويزيد، بالإضافة إلى بن يحي ورضا مالك، صغير مصطفاي خبير مالي. وقد نوقشت كلّ المشاكل مجدّدا، ودافع كلّ طرف عن وجهة نظره، وخرج الوفدان متّفقان على النّصوص، وافترقا ليلتقيا لاحقا في المفاوضات الرسمية بإيفيان، وكانت هناك تحفظات من قبل المجلس الوطني للثورة، وبعد اجتماعه في طرابلس ما بين 22 و1962/02/27م تمّ التصويت على نصّ اتفاقيات إيفيان الذي قدّمه سعد دحلب وتمّ التصويت عليه بالموافقة بنسبة 2/3 من الأعضاء (45 صوتا)، أي بالإجماع باستثناء 4 أصوات رفضته: 3 من قيادة الأركان وهم: بومدين، على منجلي، قايد أحمد، والرّائد مختار بوعيزم (سي ناصر) عن الولاية الخامسة (وهران)، مع العلم أنّ الأعضاء الحاضرون كانوا 33 و16 كان تصويتهم بالوكالة[58].

وعن هذا اللّقاء قال رضا مالك: "كان لقاء روس لقاء سرّيا، خلال النّدوة الخامسة منه أصبحت اتفاقيات إيفيان ممكنة، أثناء هذه الندوة توصّلنا إلى توافق كلّي حول الأقلّيات الأوربية، مسألة الصحراء، قاعدة المرسى الكبير (طالبوا بالبقاء فيها 25 سنة فقلّصناها إلى 15 سنة)، والقواعد العسكرية الأخرى (طالبوا الاحتفاظ برقّان وعين إيكر لإجراء تجاربهم النووية ورفضنا القواعد الأجنبية، فطالبوا بـــ10 سنوات وقلّصناها إلى 5 سنوات)" [59]. "كما كان هناك نقاط أخرى: منها المرحلة الانتقالية، صلاحيات الهيئة التنفيذية، مشكل وقف إطلاق النّار، و لم تجد هذه المشاكل حلولا نهائية في "روس"، وكانت وجهة النظر الجزائرية تقضي بإعادة مناقشتها في المرحلة القادمة، خلال إيفيان الثانية، أي في الندوة الرسمية العلنية والنهائية"[60].

- **اتفاقيات إيفيان الثّانية (7 إلى 1962/03/18)**: فتح ملف المفاوضات من جديد رسميا بإيفيان، وكان كريم بلقاسم يترأس الوفد الجزائري المكوّن من: بن طوبال، دحلب ويزيد (أعضاء عن الحكومة)، بن يحي، بولحروف، رضا مالك، صغير مصطفاي، الرّائد بن مصطفى بن عودة ممثل جيش التحرير الوطني، وللإشارة فإنّ قيادة الأركان رفضت المشاركة مع الحكومة المؤقتة، فلم تعيّن عسكريين في البعثة. وقد أجرى المجلس الوطني للثورة الجزائرية بعض التغييرات على الاتفاقيات، واستغرقت المحادثات الجدّية 12 يوما للتوصّل إلى توقيع وقف إطلاق النّار الذي وقّعه كريم بلقاسم مساء يوم 18 مارس 1962م باسم الوفد الجزائري، وبعد ذلك بلحظات أعلن بن خدّة من راديو تونس باسم الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، بتوكيل من المجلس الوطني للثورة الجزائرية وقف إطلاق النّار في كلّ التراب الوطني ابتداء من 19 مارس 1962م على السّاعة 12، وأعطى الأمر إلى كلّ القوّات العسكرية لجيش التحرير الوطني بإيقاف العمليات العسكرية على كامل التراب الوطني، وأعطى ديغول نفس الأمر إلى القوّات الفرنسية، وتحقّق بذلك حلم المجاهدين والشعب الجزائري، لينتهي كابوس المجازر والاعتقالات والتعذيب والتفتيش والسّلب والنّهب، وتقبّل الشعب الجزائري والمجاهدون المحكوم عليهم بالإعدام، المعتقلون والموقوفون واللاّجئون هذا الإعلان بارتياح كبير. وكان وقف إطلاق النّار بداية للمرحلة الانتقالية التي عرفت إطلاق سراح المعتقلين وخروج المقاومين في عزّ النّهار[61].

قراءة في المفاوضات الجزائرية الفرنسية من بداياتها إلى نهايتها: من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها عن هذه المفاوضات المارطونية بين الطرفين ما يلي:

- تعنّت الفرنسيين ورفضهم تغليب منطق السلم على منطق الحرب بعجرفة واستعلاء معتقدين أنّهم قادرون على حسم المعركة لصالحهم، في ردّهم على بيان 1 نوفمبر 1954م الذي توجّهت فيه القيادة الثورية للسلطات الفرنسية بفتح باب الحوار من أجل تقرير مصير الشّعب الجزائري، مؤكدة بوضوح على وقف إطلاق النّار قبل الشروع في المفاوضات، وسيتكرّر هذا النّداء في مؤتمر الصّومام 1956/08/20م.

- عملت الحكومات الفرنسية على إرضاء المعمّرين بالجزائر وتجنّب سخطهم منذ 1954م إلى قيام الجمهورية الخامسة في مطلع جوان 1958م، بعد أن اختاروا وفضّلوا سياسة القمع بدل التفاوض مع الجزائريين، فعارضوا كلّ إصلاح سياسي من شأنه أن يمسّ بمصالحهم، ويمكن أن يفضي إلى مساواة سياسية بين الطرفين.

- قيّدت الحكومات الفرنسية المتعاقبة سياسة التفاوض مع الجزائريين منذ بداية 1956م بشرط عدم الانفصال عن فرنسا، بمعنى أنّ الجزائريين لا يجب أن يحلموا بأكثر من التفاوض حول الاستقلال الداخلي، وسرعان ما تبيّن أنّ غاية السّاسة الفرنسيين من التفاوض لم تكن سوى مجرّد مناورة سياسية لإقصاء جبهة التحرير من المفاوضات، حتّى يتمكّنوا من إملاء وفرض شروطهم على الوفد الجزائري المفاوض وفق منظورهم ورؤيتهم التي تجعل منهم الأسياد في كلّ الأحوال ومن الجزائريين مجرّد أتباع ليس إلاّ (سياسة الغالب بالمغلوب).

- حتّى نهاية 1956م لم تكن لقاءات الحكومة الفرنسية مع ممثلي "ج.ت.و" سوى جس نبض وسبر للآراء ومناورات تهدف في حقيقتها إلى مواصلة الحرب لتجاوز الأزمات التي كانت تمرّ بها الحرب العسكرية في الجزائر، وأمام هذا النّفاق السياسي للسلطات الفرنسية قرّر المجلس الوطني للثورة من القاهرة في أواخر أوت 1957م أنّه لن يتمّ التفاوض بدون اعتراف مسبق باستقلال الجزائر، وستبقى دار لقمان على حالها إلى انهيار الجمهورية الرّابعة في ماي 1958م، ووصول ديغول إلى السلطة في بداية جوان من نفس السنة.

- وفي هذه الأثناء تمكّن قادة الثورة من تحقيق انتصار سياسي بتشكيلهم للحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بالقاهرة في 1958/09/19م، كحكومة منفى حلّت محلّ لجنة التنسيق والتنفيذ، فاكتسبت الشّرعية القانونية التي سمحت لها بالولوج إلى مبنى الأمم المتحدة بنيويورك لإدراج القضيّة الجزائرية سنويا في جدول أعمال الجمعية العامّة للأمم المتحدة، حيث سيتوالى الاعتراف بالقضية الجزائرية.

- وعندما سارت مقاليد الحكم بيد ديغول حاول أن يفرض منطقه على الجميع في الداخل والخارج، إلى أن وجد نفسه مضطرّا للتفاوض مع الجزائريين نتيجة للأسباب التالية:

1- الأزمات الاقتصادية والمالية والاجتماعية التي أنهكت فرنسا نتيجة التكاليف الباهظة لقمع الثورة، فقد كانت تكلفة الحرب اليومية تقدّر بـــ3 ملايير فرنك فرنسي قديم[62]، أي ما يعادل 18 مليارا بالفرنك المتعامل به قبل إصدار اليورو كعملة موحّدة لأوروبا.

2- الانتصارات الإعلامية والسياسية التي ما فتئت تحقّقها القضيّة الجزائرية في المحافل الدولية، وتزايد الضغط الدولي على فرنسا التي كانت تدّعي أنّ ما يحدث في الجزائر قضيّة داخلية تخصّها وحدها، بعد توالي الاعتراف بالجزائر واعتبار ثورتها كفاح مشروع لشعب مقهور من أجل تقرير المصير.

3- عدم نجاح مشاريع ومخطّطات ديغول المختلفة للقضاء على الثورة، التي استطاعت أن تحقّق انتصارات عسكرية داخل التراب الوطني رغم الطوق الذي ضرب عليها، كما تمكّنت من القيام بعمليات نوعية على التراب الفرنسي، أكّدت أنّها تنفّذ أهدافها أنّى تشاء ومتى تشاء وكيف تشاء.

4- اقتناع ديغول بضرورة التفاوض مع ممثلي الشعب الجزائري لإنهاء الحرب الدائرة في الجزائر، وإلاّ فستقضي عليه وعلى وحدة فرنسا وتدخلها في غمار حرب أهلية، فقرّر وضع الأوروبيين في الجزائر أمام الأمر الواقع بدلا من العمل على إقناعهم[63].

ولم يصل ديغول إلى هذه القناعة إلاّ بعد أن استنفد كلّ ما بوسعه لاحتواء الأزمة لصالحه، وعندما أصبح رئيسا للجمهورية يملك كلّ الصلاحيات بيده، صرّح عبر التلفزة الوطنية بإعلانه لحقّ الجزائريين في تقرير المصير (1959/09/16) الذي راهن من خلاله على خيار الشراكة بميلاد حكومة جزائرية محدودة الوحدة مع فرنسا "استقلال داخلي"، فاقترح تقسيم الجزائر إلى مجموعات عرقية ودينية تتعايش كجاليات في نظام فيدرالي في بلد واحد. ولعلّه استند في ذلك على "مخطّط هرسان" (Plan Hersant) لتقسيم الجزائر سنة 1957، بإحداث المقاطعة الفرنسية للجزائر ووهران، ومنطقة تلمسان المستقلّة، وجمهورية قسنطينة المستقلّة، والصحراء الفرنسية[64]. ولم يختلف عنه مخطّط "ألان بيرفيت" (Plan Alain Peyrefitte) لسنة 1961م.

- ظلّ قادة الجيش وزعماء المستوطنين بالجزائر يعارضون بشدّة فكرة تقرير المصير، فأعلنوا تمرّدهم على ديغول لكنّه استطاع أن يتخلّص من خصومه، وتفاوض على طريقته مع قادة الولاية الرّابعة بقيادة صالح زعموم في لقاء جمعهم بقصر الإليزيه في 1960/06/10م سعيا منه لتفجير الثورة من الدّاخل، فقطعت قيادة الثورة الطريق عليه بإعدام هذا الوفد- الذي لم تفوّضه- بعد عودته إلى أرض الوطن.

- وتظاهر ديغول بفتح باب التفاوض مع الجزائريين في مولان (29/25 جوان 1960) لإيهام الرّأي العام أنّ فرنسا تريد السلام والحكومة المؤقّتة ترفضه ليتحجّج بذلك ويغلق باب المفاوضات، ويفرض مخطّطه العسكري لكسب الحرب بالقوّة العسكرية (مخطّط شال)، إلاّ أنّه لم ينجح في تجسيد ذلك على أرض الواقع.

- أكّدت مظاهرات 13/09 ديسمبر 1960 تلاحم الشعب مع قيادة الثورة، ورفضه لسياسة ديغول ومشروعه الإصلاحي الجديد الذي قوبل بنداء استقلال الجزائر والتفاوض مع "ج.ت.و".

فاقتنع بضرورة إحالة مسألة تقرير المصير في الجزائر على استفتاء شعبي يجري في فرنسا والجزائر بتاريخ 1961/01/08، وأسفرت نتائج الاستفتاء على عودة قطار التفاوض إلى سكته.

- لعبت الوساطة السويسرية دورا فعّالا في إنجاح المفاوضات الجزائرية الفرنسية، فكان لقاء "لوسارن " على أراضيها في 1961/02/20، وردّا على شروط الوفد الفرنسي بقيادة "جورج بومبيدو" تشبّث الوفد الجزائري (أحمد بومنجل والطيب بولحروف)، بشروطه المتمثّلة في: الاستقلال التّام، وحدة التراب الوطني وبضمنه الصحراء، وحدة الأمّة الجزائرية (شعب واحد)، وأنّ جبهة التحرير الوطني هي الممثّل الشّرعي والوحيد للشعب الجزائري، إلى جانب وقف إطلاق النّار وليس الهدنة بعد التوصّل إلى اتّفاق، واستمرّت المحادثات إلى 1961/03/15، وفشلت بسبب تباعد وجهات نظر الوفدين.

- ورغم المحاولة الانقلابية التي قام بها جنرالات فرنسا الأربع (صالون- زيلر- شال- جوهود) في العاصمة بتاريخ 22 إلى 1961/04/25، فقد سيطر عليها الجنرال ديغول و لم يتراجع عن قراره باستئناف المفاوضات للتخلّص من المشكل الجزائري، ووضع أوروبيي الجزائر أمام الأمر الواقع بدل العمل على إقناعهم.

- وفي مفاوضات إيفيان الأولى (1961/05/20) رفض الوفد الجزائري الشروط الفرنسية، وعلى إثر ذلك قرّر ديغول سحب وفده في 1961/06/13 من المفاوضات، كما توقف لقاء لوقران (20 و1961/07/28) بناء على طلب الوفد الجزائري، بعد أن رفضت فرنسا خضوع الصحراء للسيادة الجزائرية، وكشفت عن نيتها في تقسيم الجزائر، فكثّفت الثورة من عملياتها العسكرية، وجنّدت الجماهير لمواصلة الكفاح حتّى نيل الاستقلال كاملا، فكانت مظاهرات 1961/10/17 بقلب فرنسا، استجابة لأوامر جبهة التحرير.

- وعندما عاد الوفدان إلى الاجتماع في لقاء بال الأوّل السرّي يومي 28 و29 أكتوبر 1961، ثمّ اللّقاء الثاني في 09 نوفمبر 1961 بسويسرا، رفض الوفد الجزائري ازدواجية الجنسية للأقلّيات الأوروبية، وتأجير قاعدة مرسى الكبير لمدّة قابلة للتجديد، لكنه لم يسمح للوفد بزيارة الزعماء الخمسة.

- وفي اللقاء السرّي الذي جرى بـــ"روس" الفرنسية من 09 إلى 23 ديسمبر 1961، والذي تواصل لاحقا من 11 إلى 19 فبراير 1962 نوقشت فيه كلّ المشاكل مجدّدا، وخرج الوفدان متّفقان على النّصوص. التي مهدت للّقاء الثاني في إيفيان ما بين 7 و18 مارس 1962، الذي لم

تشارك فيه قيادة الأركان، لكنّ الطرفان توصّلا إلى توقيع وقف إطلاق النّار يوم 1962/03/18، ليدخل حيّز التنفيذ ابتداء من 19 مارس على السّاعة 12.

ورغم إيمان ديغول بأنّ المخرج من أزمة الحرب في الجزائر يكمن في التفاوض، فقد حاول من خلال اتفاقيات إيفيان تكريس وجود فرنسا في شكل استعمار جديد بجزائر ما بعد الاستقلال، بفرض هيمنتها لتخريب تطور الجزائر والعمل على إبقاء تبعيتها لفرنسا إلى الأبد. فقد لخّص ديغول هذه الاتفاقيات بقوله: "يوجد فيها كلّ ما أردنا أن يكون شراكة واسعة بين الجزائر وفرنسا في مجال الاقتصاد والنقد، وتعاون ثقافي وتقني معمّق، ووضع مميّز لمواطني كلّ بلد على أرض البلد الآخر، وضمانات كاملة ودقيقة لأعضاء الجالية الفرنسية الذين يرغبون في البقاء بالجزائر، حقوق تفضيلية بالنّسبة لأبحاثنا واستغلالنا للبترول في الصحراء، ومواصلة تجاربنا النّووية والفضائية فيها، بقاء بقاعدة مرسى الكبير ومختلف المطارات تحت تصرّف قوّاتنا لمدّة 15 سنة على الأقل، والإبقاء على قوّاتنا في الجزائر لمدّة 3 سنوات في المواقع التي نراها مناسبة"[65].

فهل نجحت فرنسا في تحقيق ما كانت تصبو إليه من خلال هذه الاتفاقيات؟ وهل يمكن القول بأنّ الاتفاقيات باعت الثورة بأبخس الأثمان؟ أم أنّها انتزعت الاستقلال انتزاعا؟ ثمّ هل يمكن اعتبارها أرضية لاستعمار جديد سيحدّ من سيادتها؟ أم أنّها مساهمة كبرى في تصفية استعمار؟ ومن ثمّ كانت هذه الاتفاقيات نصرا سياسيا للجزائر يضاف إلى نصرها العسكري في ساحات الوغى ولا يقلّ عنه أهمّية.

اختلفت وجهات النظر والآراء بشأن هذه الاتفاقيات، وقد أبدت بعض الشخصيات السياسية على المستويين الداخلي والخارجي تحفظاتها بشأنها، معتبرة إيّاها استعمارا مقنّعا وأنّها تريد ربط الجزائر بفرنسا إلى الأبد، ولعلّ أبرز هذه الآراء موقف قيادة الأركان التي عبّرت صراحة عن عدم قبولها ببعض النقاط التي تمّ الاتفاق عليها بين الوفدين الجزائري والفرنسي، وتجلّى ذلك بوضوح في رفضها المشاركة مع الحكومة المؤقتة، وعدم تعيينها من يمثّلها من العسكريين في بعثة الوفد الجزائري. ولعلّ تخوّفها كان ناتجا عن ما يمكن أن تؤول إليه الجزائر المستقلّة بسبب التواجد العسكري الفرنسي فوق أرضها، بحيث سمحت الاتفاقيات للفرنسيين بالاحتفاظ بالقواعد العسكرية في الجزائر وإن كان ذلك محدودا بزمن، وهو الأمر الذي يمسّ بسيادة الدولة الجزائرية التي تبقى غير مكتملة على كامل ترابها ما دامت القوات الفرنسية لم تغادر بخروج آخر جندي منها بغير رجعة، وإن وافقت مبدئيا على إجلائها تدريجيا في المدّة المتّفق عليها وهي 3 سنوات.

كما تضمّنت الاتفاقية فيما يخصّ الحرّيات الفردية عدم متابعة وبالتّالي عدم معاقبة ما صدر من أفعال ارتكبها الفرنسيون قبل إجراء الاستفتاء حول تقرير المصير، وهو ما يعتبر بمثابة شكل من أشكال الحصانة الممنوحة لفائدة قادة وجنود الاحتلال الفرنسي، لتجنّب متابعتهم مستقبلا في القضاء بتهم ارتكاب جرائم حرب في الجزائر. ويجب أن نأخذ في الحسبان أيضا أنّ اتفاقيات إيفيان حرمت 30 ألفا من المجاهدين من جيش الحدود بكلّ من تونس والمغرب من المشاركة في اقتراع تقرير المصير.

أمّا بالنسبة لمسألة الأقلّيات الأوروبية فإذا سارت الأمور وفق ما خطّط إليه الفرنسيون فإنّ رعاياهم الذين يختارون الجنسية الفرنسية ويفضّلون الرحيل عن الجزائر والعودة إلى فرنسا، يسمح لهم بنقل ممتلكاتهم وجميع أموالهم وبالتّالي تكون قد عوّضتهم وأسكتت صيحاتهم إلى الأبد، وأمّا أولئك الذين يختارون الجنسية الجزائرية والبقاء في الجزائر من المعمّرين الفرنسيين فسيحتفظون بامتيازاتهم كاملة وكأنّهم جزائريون من الدرجة الأولى، ومن ذلك مثلا أنّهم يخضعون لمحاكم خاصّة بهم دون بقيّة الجزائريين مع ضمان إشراكهم في الإدارة والحكومة على كافة المستويات وتمتّعهم بكلّ الحقوق، وهو ما يجعلهم طبقة متميّزة يجب مراعاة شعورها ومطالبها التي تبقي على حضور المصالح الفرنسية بقوّة في الجزائر.

وبالتّالي يمكن اعتبار مسألة الأقلّيات الأوروبية بمثابة قنبلة موقوتة تجعل فرنسا تتدخّل في الجزائر متى تشاء وكيف تشاء، كلّما حدثت حوادث ربّما تكون هي الطرف الذي يدفع إلى تحريكها، لتتدخّل في الجزائر بحجّة حماية هذه الأقلّيات في إطار حقوق الإنسان على أقلّ تقدير، مستغلّة الصبغة القانونية لمثل هكذا تدخّل استنادا إلى ما تمّ الاتفاق عليه بين الطرفين، والذي يعتبر اتفاقا قانونيا يلزم الطرفين بالعمل به، وعدم الإخلال ببند من بنوده، وإن كان الطرفان قد اتفقا على حلّ الخلافات التي يمكن أن تحدث باللّجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل في أيّ نزاع بينهما، ومن ثم يمكن أن يؤدّي ذلك إلى عودة ما كانت عليه الجزائر طيلة 132 سنة من الاحتلال، الذي خرج من الباب ليعود من النّافذة وقد صوّغ لنفسه أسباب العودة، للتأكيد على أحقّية بقاء الجزائر تحت سلطته. ولا يختلف اثنان حول نية فرنسا المبيّتة لبسط نفوذها ومدّ جسور سيطرتها الاقتصادية على مقدّرات الجزائر، من خلال الحق الذي منحته الاتفاقيات للشركات الفرنسية لاستغلال ثروات البلاد، الذي إن استمرّ وفق ما خطّط له ساسة فرنسا فسيؤسس لاستعمار جديد في ثوبه

الاقتصادي، الذي يعني التبعية المفروضة وفق منظور سياسة الغالب بالمغلوب. وبالنّظر إلى ما سبق ذكره يمكن تفهّم احترازات وتحفّظات قيادة الأركان بشأن اتفاقيات إيفيان.

أمّا على المستوى الخارجي فقد ورد في التقرير السرّي الذي أعدّته المخابرات البريطانية، المؤلّف من 4 صفحات بتاريخ 1962/04/03م بناء على المعلومات التي قدّمها لها السفير المصري في الاتحاد السوفياتي آنذاك، تعليقات حول ردود الأفعال في العواصم الدولية إزاء اتفاقيات إيفيان، وذكرت الوثيقة أنّ السفير المصري في موسكو قال: "إنّ السوفيات تفاجأوا بحجم التنازلات الكبيرة التي قدّمها وفد الحكومة المؤقّتة المشارك في مفاوضات إيفيان"، وأضافت الوثيقة "أنّه لولا تخوّف أعضاء الحكومة المؤقتة من ضغط وردّة فعل قيادة الأركان مثل هواري بومدين على تلك الشروط لكانت تنازلات الوفد الجزائري أكبر بكثير"[66].

إنّ الذي يطّلع على ما توّجت به هذه الاتفاقيات في زمن الاتّفاق عليها يمكن أن تساوره الكثير من الشكوك التي تجعله يعتقد أنّها اتفاقيات مفخّخة، وحتّى إذا سلّمنا بكفّ فرنسا عن مراوغاتها ومناوراتها السياسية السابقة، وحملنا ذلك محمل الجدّ وحسن نواياها في مناقشة النقاط المدرجة على طاولة المفاوضات في إيفيان على أساس تقديم الحلول المرضية للطرفين لمشكلة طالت أزمتها للخروج بحلّ نهائي يعيد الحقوق لأصحابها، ويخرج فرنسا من ورطتها التي كانت تتخبّط فيها حينئذ، فإنّه يجدر بنا أن نطرح السؤال التالي: ألم يكن بوسع الوفد الجزائري تحقيق الأفضل بالحصول على أكثر ممّا آلت إليه هذه الاتفاقيات؟

عن هذا السؤال قال الطيب بولحروف، وهو أحد أعضاء الوفد الجزائري في هذه الاتفاقيات: "بالرغم من بعض التحفظات، تحدثت مع سعد دحلب والإخوة، وكنت متأكّدا ومتيقّنا أنّنا نستطيع الحصول على أكثر ممّا حصلنا عليه لأنّ ديغول كان على عجلة من أمره، الكلّ كان يعلم ذلك، والسويسريون أنفسهم كانوا يعلمون بأنّه كان محاصرا من كلّ جانب، وأنّه عليه أن يحلّ مشاكله. كان يريد أن يضع فرنسيي الجزائر والجيش الفرنسي أمام الأمر الواقع لحلّ المشاكل، ولهذا كان بإمكاننا الحصول على أكثر ممّا حصلنا عليه"[67].

وعلى النقيض من الرّأي الأول رأت أطراف أخرى أنّ الاتفاقية نصر مبين كلّلت به الثورة الجزائرية التي خلّصت البلاد والعباد من الغطرسة الاستعمارية الفرنسية وسياستها المستبدّة التي دامت 132 سنة حالكة، في حين تفاءلت خيرا مجموعة ثالثة بأنّ الاتفاقيات خطوة إيجابية نحو الاستقلال التّام، ذلك أنّه يمكن تجاوز بعض سلبياتها لاحقا، وهو ما حدث فعلا بمجرّد استعادة

الجزائر استقلالها، حيث شرعت في التخلّص من بعض البنود السلبية للاتفاقية، لاستكمال استقلالها السياسي والاقتصادي والثقافي.

فهذا بن طوبال يصرّح قائلا: "حسب رأيي أنّنا حصلنا على أكثر ممّا طالبنا به، فالاتفاقيات وثيقة تاريخية كاملة ومفصّلة وجدّ ثريّة، تحتوي على 14 صفحة. لقد تحدّثنا عن أدقّ التفاصيل بما في ذلك التواجد الفرنسي في المرسى الكبير، حيث طالب الفرنسيون البقاء 99 سنة وقلّصنا المدّة إلى 15 سنة، كما طالبوا بمحاكمة كلّ جزائري يرتكب مخالفة في المنطقة من قبل العدالة الفرنسية كما لو حدث ذلك في التراب الفرنسي، واعترضنا على ذلك وحصلنا على أنّ كلّ جزائري يرتكب مخالفة يسلّم إلى العدالة الجزائرية، وبالمقابل إذا ارتكب فرنسي مخالفة خارج محيط منطقة المرسى، يحاكم من قبل العدالة الجزائرية.

قبلنا- رغما عنّا- إجراء التجارب النّووية، وقبلنا ببقاء عدد معيّن من الفرنسيين في الجزائر، ولكنّنا كنّا على يقين بأنّه مع تطوّر الأحداث لن يبق الفرنسيون إطلاقا لـــ 3 سنوات، لقد طالبوا بـــ 3 سنوات للأقلّيات الأوروبية، ونظرا لمغادرة الأقلّيات سوّي الخلاف حول هذا الموضوع. كما أنّ الجنود الفرنسيين غادروا قبل 3 سنوات ولم يبقوا 15 سنة، والاستقلال الوطني لم يقيّد بأيّ شرط، وحصلت الجزائر على علم حزب الشعب الجزائري، الذي أصبح رمزا للوطن[68].

ورغم أنّ فرنسا بذلت كلّ الجهود لحماية الأوروبيين على أحسن وجه من النّاحية القانونية، فسرعان ما بطلت هذه الضمانات بسبب مغادرة الأقلّيات الأوروبية للجزائر في غضون بضعة أشهر[69]، ويعود السّبب في ذلك إلى منظمة (OAS) التي روّجت الإشاعات والدعايات في صفوف الأوروبيين بأنّ الجزائريين سوف ينتقمون منهم بعد الاستقلال، فأدخلت الرّعب في قلوبهم وأرغمتهم على الرّحيل إلى فرنسا، وهكذا خلّصونا نهائيا من صراع مستقبلي بين طائفتين مختلفتين عرقيا وثقافيا ودينيا.

وسيشهد التاريخ- فيما يتعلّق بهذا الفصل الأخير من حرب الجزائر- على شجاعة مندوبينا الأدبية ورباطة جأشهم في إيفيان، وقد أثبتوا أنّهم كانوا في مستوى مجاهدي جيش التحرير الوطني، ومناضلي المنظمة السياسية لجبهة التحرير الوطني وكلّ أفراد شعبنا، وعرفوا كيف يعبّرون بصدق عن إرادة المجلس الوطني للثورة الجزائرية، والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، حين لاءموا بين الصّرامة والواقعية وبين التفاوض والثورة[70].

إنّ فرنسا لم تتنازل للتفاوض مع جبهة التحرير إلاّ بعد أن استنفدت كلّ أوراقها، وأدركت أنّ الطرف الوحيد الجدير بالثّقة لخوض المفاوضات الثنائية هو جبهة التحرير، ممّا جعل كلّ وساطة طرف آخر لا جدوى منها أو بالأحرى قضت على كلّ خطر يؤدّي إلى تدويل القضيّة الجزائرية[71].

وقد عبّر الوزير الأول لجمهورية الصّين الشعبية السيّد "شوان لاي" (Cho-En-Lai) عن رأيه في المفاوضات الجزائرية الفرنسية للسيّد عبد الرحمن كيوان رئيس البعثة الدبلوماسية للحكومة المؤقتة أثناء مقابلة جرت بينهما بتاريخ 1962/02/20م في حديث مطوّل أهمّ ما جاء فيه: "لجأت حكومة الجزائر المؤقتة خلال المحادثات إلى وسيلة المفاوضات المباشرة مع الإمبريالية الفرنسية، دون أن تطلب تدخّل منظمة الأمم المتحدة فيها، ودون أن تطلب من دول أخرى المشاركة فيها، وهذا منهج سليم كذلك. ولو سمح لمنظمة الأمم المتحدة ولبلدان أخرى أن تتدخّل فيها، لطرد الاستعمار التقليدي وحلّ محلّه الاستعمار الجديد"[72].

"إنّ ديغول داهية... ومن المتوقّع أن يلجأ إلى كافّة الوسائل المتاحة لديه لمواجهة الشعب الجزائري... وخلال المباحثات يجب أن تكون جميع النقاط التي تعالج موضع دراسة دقيقة، بكيفية لا تترك معها أيّة ثغرة يمكن أن تستغلّها الإمبريالية الفرنسية على الصعيد القانوني... وبعد الحصول على الاستقلال التمهيدي تتويجا لمعارك معقّدة خاضها الشعب تحت أشكال مختلفة، قد يسمح الشعب الجزائري لفرنسا بالاحتفاظ لنفسها خلال فترة معيّنة بقواعد عسكرية محدّدة وببعض الامتيازات الاقتصادية، وفي الوقت ذاته قد يغتنم هذه الفترة لتعزيز قوّاته وتطوير اقتصاده الوطني سعيا منه لإجبار الإمبريالية الفرنسية على الانسحاب تدريجيا من الجزائر، وهذا تكتيك صائب... وأنا على يقين من أنّ قادة الحكومة المؤقتة سيواصلون تطبيق هذا التكتيك في المستقبل بمقدرة"[73].

الخاتمة:

- تعدّ المحادثات الجزائرية الفرنسية معركة سياسية حاسمة أكّد فيها المفاوض الجزائري مقدرته على تسيير اللعبة السياسية بحنكة وحكمة خدمت الثورة وعبّرت بصدق عن إرادة مجلسها الوطني، فكانت بذلك نصرا سياسيا يضاف إلى النصر العسكري، الذي حقّقه جيش التحرير في الأرياف والمدن.

- لعبت الدبلوماسية الجزائرية التي ولدت من رحم الثورة- وكانت وليدة الحاجة- دورا بارزا في تدويل القضية الجزائرية، واكتسبت الصبغة القانونية والشرعية الدولية التي فرضت على فرنسا القبول بمبدأ التفاوض والدخول في مفاوضات ثنائية.

- أكّدت هذه المفاوضات شراسة الدبلوماسية الجزائرية التي التزمت بشروط القيادة الثورية للتفاوض مع فرنسا في بيان أول نوفمبر وتمّ التأكيد عليها في مؤتمر الصومام. فكانت تستمدّ قوّتها من هذه المرجعية كمبادئ لا يجب التراجع عنها، ومن ثمّ كسبت كلّ الجولات برباطة جأش وشجاعة أدبية فرضت على فرنسا التي كانت تريد أن تملي شروطها، الاستجابة والتنازل متخلّية عن كلّ مناوراتها السياسية الماكرة.

- فتحت هذه المفاوضات الطريق نحو الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة دون نقصان ووحدة التراب الوطني والشعب الجزائري، وإن بدا للبعض أنّ النتائج المتوصّل إليها في اتفاقيات إيفيان تحمل في طيّاتها بذور الهيمنة والتبعية في صورة استعمار جديد، لكنّه سرعان ما تبدّد كلّ ذلك بعد الاستقلال باسترجاع الثروات الجزائرية عن طريق التأميمات، والتخلّص من البنود السّلبية في الاتفاقية تدريجيا.

- في الوقت الذي كانت الدبلوماسية الفرنسية تعتقد أنّها كسبت المعركة السياسية في صراعها مع الدبلوماسية الجزائرية خسرت كلّ شيء تفاوضت من أجله، بداية من التنازلات التي قدّمتها وصولا إلى مسألة الأقليات الأوروبية التي كانت تعوّل عليها للإبقاء على تواجدها في الجزائر، فبذلت كلّ الجهود لحمايتها على أحسن وجه من النّاحية القانونية، لكنّه سرعان ما بطلت هذه الضمانات بسبب مغادرة الأقلّيات الأوروبية للجزائر في غضون بضعة أشهر، فتبخّرت الأحلام وتجسّدت السيادة الفعلية للجزائريين على بلادهم، وكفانا الله شرّ العيش في وطن واحد مع جالية لا يجمعنا بها أيّ قاسم مشترك.

الهوامش:

* - HAYA djelloul, Evian 62 le dernier combat, Vérités sur le processus des accords d'Evian, casbah éditions, Alger, 2008, p.17.

2 - شارل أنري فافرود، الثورة الجزائرية، ترجمة الأستاذين كابوية عبد الرحمان وسالم محمد، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين، منشورات دحلب- الجزائر، 2010، ص439.

3- محمد بجاوي، الثورة الجزائرية والقانون، دار النهضة العربية للتأليف والترجمة والنشر- وزارة الثقافة والإرشاد القومي السوري، 1965، ص268-269.

4 - عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي- بيروت، 1997، ط1، ص511.

5 - Alistair HORNE, A savage war of peace, Algeria 1954-1962, London, Mac Millan, 1977, p.108.

6- شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص444.--- 7- فتحي الديب، عبد النّاصر وثورة الجزائر، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984، ص197.

8- Benyoucef BENKHEDDA, les Accords d'Evian, office des publications universitaires, Alger, 1986, p.14.

9- شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص444.

10- المرجع نفسه، ص446/Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p14

11- Mohamed HARBI, le F.L.N: mirage et réalité, p.197. Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p15.

12- عبد المجيد بلخرّوبي، ميلاد الجمهورية الجزائرية والاعتراف بها، ترجمة العربي بوينون، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص239-240/ Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p15.

13 - شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص443.

14- Bernard DROZ, Evelyne LEVER, histoire de la guerre d'Algérie: 1945-1962, le Seuil, collection " points ", Paris,1982, p.93.

15- شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص447.---- 16 - DROZ et LEVER, op. cit, p.101.

17 - دحو ولد قابلية، اتفاقيات إيفيان الاتصالات المحادثات والمفاوضات إبّان ثورة التحرير الوطني: 1954-1962، وثيقة جوان 2012، ص.5

18- شارل أنري فافرود، المرجع السّابق، ص458.---- 19 - عبد المجيد بلخرّوبي، المرجع السّابق، ص221-224.

20- ROY C. MACRIDIS, BERNARD E. BROWN, The de Gaulle Republic: Quest for Unity, THE DORSEY PRESS, INC. Homewood, Illinois, First Printing July,1960, pp. 212-213.

21- Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p17. Djamel KHARCHI, colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830-1962, casbah edition, Alger, 2004, p.520.

22- Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p17. Djamel KHARCHI, op. cit, p.520-521.

23- عمّار بوحوش، المرجع السّابق، ص519.--- 24- لخضر بورقعة، شاهد على اغتيال الثورة، دار الحكمة، الجزائر، 1990، ص46.

25- Alistair HORNE, op.cit, p.394.

26 - لخضر بورقعة، المرجع السّابق، ص57.

27 - عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع- الجزائر، 2010، ص348.

28- Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p18. Djamel KHARCHI, op. cit, p.523-524.--- 29- ibid, p.524.

30- Mohammed Guentari, Organisation politico-administrative et militaire de la Révolution algérienne de 1954 à 1962, O.P.U, 1994,V.1 p.37.--- 31- Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p18-19.---- 32- ibid, p.19.

33 - شارل أنري فافرود، المرجع السّابق، ص472.

34- Edgar O'BALLANCE, The Algerian Insurrection 1954-1962, Archon Books; First Edition, 1967, p.162./

بينما تحدّث شارل أنري فافرود عن حصيلة رسمية سُجّل فيها 96 ضحيّة، منها 6 أوروبيين بمدينة الجزائر. ينظر كتابه: الثورة الجزائرية، ص473.

35 - Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p.19.

36- شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص473. .Djamel KHARCHI, op. cit, p.526

37 - http://www.swissinfo.ch/ara.

38 - swissinfo.ch.

39- محمد بجاوي، المرجع السابق، ص411.

40 - Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p.19-20. Voir aussi le dialogue de Taieb Boulahrouf chez: HAYA djelloul, op. cit, p.57-61.---- 41 - Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p. 20-21.---- 42 - Olivier LONG, Le dossier secret des Accords d'Evian: une mission suisse pour la paix en Algérie, Alger, opu, 1989, p.44.

43- شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص474---- 44- HAYA djelloul, op. cit, p.67-69. -

45 – شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص475.---- 46 - Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p. 22.

47 - Olivier LONG, op.cit, p. 73.---- 48 - ibid, p.87.---- 49 - ibid, p.94.

50– شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص477.---- 51– نصوص أساسية لجبهة التحرير الوطني :1954-1962، وزارة الإعلام والثقافة، الجزائر، 1976، ص74.---- 52– شارل أنري فافرود، المرجع السابق، ص477./Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p. 26

53– شارل أنري فافرود، المرجع نفسه، ص478-479.

54– المرجع نفسه، ص479. .Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p. 26

55- ibid, p.33.--- 56- ibid, p. 29-31.---- 57- ibid, p.32-33.

5 - ibid, p.33-34/HAYA djelloul, op.cit, p.156-159 et 167-168.---- 59- HAYA djelloul, op.cit, p.135-138.

60- ibid, p.153.---- 61- Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p. 34-35.

62- Benyoucef BENKHEDDA, les Accords d'Evian, office des publications universitaires, Alger, 1986, p.19.

63 - ibid, p.22.---- 64 - Alain Jacob, Le partage de l'Algérie est-il possible? in le Monde diplomatique, mai 1960, p6. Benyoucef BENKHEDDA, op.cit, p. 38 et 55.

65– الجنرال ديغول، مذكرات أمل، الجزائرية الأولى، منشورات بلون، باريس، 1970، ص.132

66– جريدة النهار الجديد، " أسرار اتفاقية إيفيان في وثائق المخابرات "، الصّادرة بتاريخ 2012/12/18.

67- HAYA djelloul, op.cit, p.156.---- 68- IBID, P.221-222.

69 – عبد المجيد بلخرّوبي، المرجع السّابق، ص201.---- 70– بن يوسف بن خدّة، نهاية حرب التحرير في الجزائر" اتفاقيات إيفيان "، تعريب لحسن زغدار ومحل العين جبائلي، مراجعة عبد الحكيم بن الشيخ الحسين، ديوان المطبوعات الجامعية– الجزائر، 1986، ص11.

71– بن يوسف بن خدة، المرجع نفسه، ص10.---- 72– المرجع نفسه، ص67-68.---- 73– نفسه، ص69-70.

ABSTRACT: *French-Algerian negotiations*

This was a political negotiation marathon battle, in which the Algerian delegation peer-stop position of the French delegation, which held talks with him in all stages from beginning to end.

Despite the political savvy who knew about General de Gaulle he was forced to give up his pride and negotiate with the Provisional government of the Republic of the Algerian delegation, after having exhausted all his plans to contain the crisis in Algeria.

The beginning was a political maneuver in Melun between 25 and 29 June 1960 talks, and before the hardening of the Algerian delegation, which was literally applied to the conditions approved by the National Council for the Revolution, as well as condensing the Algerian people with the revolutionary leadership through demonstrations December 11, 1960 in Algiers and demonstrations position October 17, 1961 in Paris, And the army to continue military operations in rural and urban areas, Against the non-acceptance of the Europeans in Algeria and military leaders to declare de Gaulle judge rightly Algerians to self-determination in 16/09/1959, and the act of attempting a military coup against him between 22 and 29 April 1961 in the capital Algerian have failed.

Findings of these events and other reasons, and out of fear for the unity of France, de Gaulle decided to terminate Algeria crisis formal and serious negotiations in several rounds, the last Evian second between 7 and March 18, 1962, where the cease-fire was decided in the entire national territory, starting from March 19 on the clock 12. Pursuant to the provisions of these agreements was a referendum of self-determination on 1 July 1962, by which the Algerian people voted in favor of independence, to be the birth of the Algerian People's Democratic Republic in 5 July of the same year.